

اليمن وتجربة المؤتمر الشعبي... لا عودة عن الديمقراطية



بشهاد اليمن منتصف الشهر الحالي حدثاً مهماً يتمثل في انعقاد المؤتمر العام لحزب المؤتمر الشعبي، الذي يعتبر أكبر الأحزاب اليمنية، وتعود أهمية انعقاد المؤتمر العام للحزب إلى أسباب عدة في مقدمتها أن المؤتمر انعقد في عدن وليس في أي مكان آخر، ومعنى ذلك أن اليمن بعد خمسة عشر عاماً على الوحدة صار بلداً لا فارق فيه بين مدينة وأخرى، على العكس من ذلك صار هناك انعقاد على الصعيد الوطني، بات من المستحيل معه التمييز بين يمني وآخر، ولذلك، يعتبر انعقاد المؤتمر العام للحزب الحاكم في عدن بالذات بمثابة تكريس لنجاح التجربة الوحدوية التي جعلت الشمال في الجنوب والجنوب في الشمال، لم يعد هناك أي فارق بين يمني وآخر في أي شكل من الأشكال، إنها عملية ناجحة أسماها الوحدة اليمنية انتهت بعودة البلد إلى وضعه الطبيعي من دون أي نوع من التعقيدات، وكانت العملية طوعية إلى درجة أن المحاولة التي استهدفت تقويض الوحدة فشلت فشلاً ذريعاً صيف العام ١٩٩٤ رغم الدعم الخارجي الذي حظيت به ورغم المبالغ الضخمة التي رصدت لمشروع العودة إلى الانفصال.

وإذا كان من درس يمكن استخلاصه من تجربة حرب الانفصال، فإن هذا الدرس يتلخص في أن الوحدة تمثل الوضع الطبيعي لليمن، وأن من الصعب الانقراض عليها أياً تكن المغريات، والدليل على ذلك أن انعقاد المؤتمر العام للمؤتمر الشعبي في عدن، التي كانت في الماضي عاصمة الشطر الجنوبي، وتحولت إلى العاصمة الاقتصادية لدولة الوحدة، أصبح أمراً أكثر من عادي، بل أصبح هو الأمر الطبيعي، تماماً مثلما أن من الطبيعي أن انعقد في صنعاء المؤتمر العام للحزب الاشتراكي اليمني الذي كان حاكماً في الجنوب قبل الوحدة.

كان مهماً أن تجعل الوحدة الأحزاب اليمنية منتشرة في أنحاء البلد كله، والأ يعود الانتماء إلى هذا الحزب أو ذاك مقتصرًا على أبناء منطقة معينة أو قبيلة معينة، لقد جاءت الوحدة لتكسر وضعا جديداً في البلد قائم على فكر متجدد وحضاري يستند إلى الديمقراطية قبل أي شيء آخر، ولذلك يندرج انعقاد المؤتمر العام للمؤتمر الشعبي في إطار التجربة الديمقراطية داخل الحزب نفسه، على أن تنسحب التجربة على الحياة السياسية في البلد عموماً، وبكلام أوضح، يمكن تلخيص حدث انعقاد المؤتمر الحزبي في عدن بأنه تأكيد لرفض العودة عن الديمقراطية، إضافة بالطبع إلى تأكيد للممارسة الديمقراطية على المستويات كلها بما في ذلك داخل الرزب الواحد.

استطاع اليمن منذ ما قبل الوحدة أن يميز نفسه في المنطقة، ولا شك أن تجربة المؤتمر الشعبي العام كانت طبيعية في هذا المجال، أنه الحزب الذي استطاع منذ البداية، أي منذ ما قبل قيام الوحدة تشكيل نواة للتجربة الديمقراطية التي تبلورت مع تحقيق الإنجاز الكبير الذي تحقق في الثاني والعشرين من مايو من العام ١٩٩٠، وما لا يمكن تجاهله أن المؤتمر الشعبي، الذي كان وليد فكر الرئيس علي عبدالله صالح، شكل لدى تأسيسه مظلة اجتمعت تحتها الاتجاهات السياسية اليمنية كلها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من المتدينين المتمسكين بفكرهم إلى الأقل تديناً المتمسكين بما يعتقدون أنه الأنسب لليمن، وباختصار شديد، علمت تجربة المؤتمر الشعبي العام اليمنيين على قبول التنافس السياسي، وعلى صراع الأفكار بعيداً عن العنف، وعندما تحققت الوحدة وصار المجال مفتوحاً أمام التعددية الحزبية، جاء الانتقال إلى التجربة الجديدة في شكل طبيعي، واستطاع كل يمني أن يختار الموقع السياسي الذي يتلاءم مع تفكيره من دون أي نوع من الاكراه، ثمة من بقي في المؤتمر الشعبي متمسكاً بنهجه المعتدل، وثمة من اختار الانضمام إلى أحزاب أخرى، وقد حصل ذلك بطريقة حضارية تقوم على احترام الرأي الآخر وعلى التنافس الديمقراطي من خلال الانتخابات التي تشارك فيها الأحزاب المختلفة.

لا شك أن المؤتمر الشعبي العام في حاجة إلى استعادة حيويته وأثبات حضوره في أنحاء اليمن كلها في وقت يشهد البلد تطورات مهمة على الصعيد الداخلي في مقدمتها الاستمرار في التجربة الديمقراطية وتجديدها وتطويرها في الوقت ذاته.

كذلك يبدو الحزب الأكبر في اليمن في حاجة إلى اثبات أنه قادر على أن يكون في مستوى التحديات التي تواجهه البلد على غير سعيد، أكملت هذه التحديات اقتصادية وتنموية أو سياسية أو مرتبطة بالحرب على الإرهاب، ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن انعقاد المؤتمر العام للحزب في عدن وليس في أي مكان آخر كان خطوة ذكية لتأكيد أن الحزب كان ولا يزال حزب اليمنيين كلهم وأنه حزب الوحدة اليمنية وحزب التجربة الديمقراطية التي ساعدت في تطويره وجعله قادراً على الانتشار في مناطق اليمن كلها وفي أوساط الفئات الاجتماعية كلها.

يبقى الأكثر أهمية من ذلك على الصعيد الإقليمي أن اليمن يظهر مرة أخرى كم أنه متطور مقارنة مع محيطه، أنه الدولة الفقيرة التي تجري فيها انتخابات في شكل منتظم بمشاركة المرأة التي تستطيع أن تنتخب وأن تترشح وأن تفوز وتدخل مجلس النواب.

والحديث هنا عن انتخابات تجري على أساس حزبي من دون عقْد أو خوف من الأحزاب، أياً تكن الأفكار التي تنادي بها، بشرط ألا تكون أفكاراً تحض على العنف الجسدي، أو الانقسام الداخلي الذي يهدد الوحدة الوطنية.

حمت الديمقراطية اليمن واليمنيين، كما ساهمت في حماية الوحدة، والمؤتمر الشعبي العام بممارسته الديمقراطية داخلياً بلعب دوره الطبيعي على صعيد تقدم الحياة السياسية في البلد الذي عرف كيف يتطور بشكل تدريجي بما يجعله في منأى عن الهزات، والفضل في ذلك يعود إلى حد كبير إلى رجل اسمه علي عبدالله صالح، أمن بأن اليمن قادر على خوض التجربة الديمقراطية، وبأن هذه التجربة تشكل الطريق الأنجع لتجاوز الصعوبات أياً يكن نوعها وأن من الأفضل للتطرف والمتطرفين أن يكونوا في مجلس النواب بدلاً من أن يكونوا خارجه، أكثر من ذلك، يدرك الرئيس اليمني أن أفضل طريقة لكشف التطرف والمتطرفين وإظهارهم على حقيقتهم تكون بتحميلهم مسؤوليات عامة بدلاً من تركهم يمارسون لعبة اطلاق الشعارات والمزايدة على الآخرين. وقد يكون الإصرار على عدم استبعاد الآخر، بل التعاطي معه والافتتاح عليه، أحد أسرار نجاح التجربة اليمنية، أما السر الآخر، فإنه يكمن في أن ممارسة الديمقراطية تبدأ في البيت، في كل بيت يمني، وما المؤتمر الشعبي بتكرهه الغنية التي تجعل منه رمزاً من رموز الديمقراطية في البلد، سوى البيت الذي يحوي كل العائلات اليمنية من المناطق والقبائل والمشارب السياسية كلها ويتسع لها، أنه ضمان لبقاء اليمن ديموقراطياً أولاً وبلداً يسوده الاعتدال إلى حد كبير ثانياً، وإلى أشعار آخر يظل الاعتدال الطريق الأقصر لمواجهة أفة العصر التي أسماها التطرف والمتطرفون إلى أي فئة انتموا.

*صحافي وكاتب لبناني مقيم في لندن

حمل السلاح او التجول به مظهر غير حضاري